

حلول دائمة للاجئين السوريين في إقليم كوردستان العراق



MERI
مؤسسة
الشرق الأوسط للبحوث

عبدالله ياسين

عن مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث (ميري ك)

تتولى مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث (ميري ك) الخوض في القضايا المتعلقة ببناء الوطن والدمقرطة في الشرق الأوسط، وتنفيذ مهامه في هذا الميدان من خلال التحليلات المستقلة والمناقشات الدائرة بشأن السياسات، وتهدف تحليلاتها إلى تشجيع الحكم الرشيد، وحقوق الإنسان وحكم القانون والإزدهار الاجتماعي والإقتصادي في الإقليم. إنشئت المؤسسة في عام ٢٠١٤ كمؤسسة مستقلة غير ربحية، ومقرها في أربيل بإقليم كردستان العراق. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا في www.meri-k.org

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة الشرق الأوسط للبحوث © ٢٠١٩

١١٨٦ دريم ستي

أربيل - إقليم كردستان - العراق

www.meri-k.org | info@meri-k.org | +964(0)662649690

مسجلة في الدائرة العامة للمنظمات غير الحكومية في حكومة إقليم كردستان

بتأريخ ٢ تموز ٢٠١٣ - رقم ك ٨٤٣



حلول دائمة للاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق

عبدالله ياسين

تقرير سياسي

اوغسطس 2019

شكر وتقدير

تود صاحبة البلاغ أن تتقدم بالشكر الخاص وتقر بمساهمة ما يلي: الدكتورة ماريا تيريزا جيل-بازو لتعليقاتها المفصلة والبناءة على مشروع هذا العمل؛ البروفيسور دلاور علاء الدين، رئيس مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث (MERI) لنظره الدقيق وتقديم مقترحاته عند مراجعة التقرير؛ كامران بالاني، زميل أبحاث في MERI على ملاحظاته الثاقبة عن التقرير؛ محمد عثمان، مدير IT في MERI، لتصميم التقرير؛ عماد الحاج، لاجئ سوري ومساعد إنساني، وقد كان مفيداً للغاية في تقديم تعليقات واقتراحات دقيقة؛ رابر عبد الكريم وياسين صلاح الدين لمساعدتهما في جمع البيانات في المخيمات؛ شارون بوينتر على تصحيح التجارب المطبعية لها؛ وجميع المشاركين في المقابلات والمناقشات الجماعية المركزة داخل المخيمات وخارجها. جميع الآراء المعبر عنها في المقال هي آراء المؤلف الذي يتحمل مسؤولية أي أخطاء.

سيرة شخصية

عبد الله ياسين محاضر في القانون الدولي العام في جامعة أربيل للفنون التطبيقية. حصل على الدكتوراه (٢٠١٦) في القانون الدولي للاجئين من جامعة نيوكاسل وحصل على ماجستير في القانون (٢٠١٠) مع تقدير في القانون الدولي العام من جامعة ليستر في بريطانيا ودبلوم دراسات عليا في القانون الدولي من جامعة نوتنغهام البريطانية (٢٠٠٩)، ودرجة الماجستير في القانون (٢٠٠٨) مع مرتبة الشرف من جامعة دربي البريطانية. السيد ياسين هو خبير قانوني خارجي في مجال الحماية الدولية للمكتب الأوروبي لدعم اللجوء. اهتمامات ياسين البحثية هي القانون الدولي للاجئين والقانون الجنائي الدولي.

المحتويات

٤	١. المقدمة.....
٤	١،١. بيانات إقليم كردستان.....
٥	٢،١. تأثير اللاجئين السوريين على إقليم كردستان:.....
٥	٣،١. الأزمات المتزامنة في إقليم كردستان.....
٥	٤،١. نداء إقليم كردستان للمساعدة الدولية.....
٧	٢. دراسة الأهداف.....
٧	٣. طرق البحث في هذه الدراسة.....
٩	٤. النتائج.....
٩	١،٤. التكامل مع المجتمع المضيف في إقليم كردستان.....
٩	١،١،٤. الإطار القانوني في العراق و إقليم كردستان.....
١٠	٢،١،٤. الوصول إلى الإقامة:.....
١٠	٣،١،٤. الحصول على التعليم.....
١٠	٣،١،٤. a- داخل وخارج المخيمات.....
١١	٣،١،٤. b- التنقل.....
١١	٣،١،٤. c- الإيرادات.....
١٢	٣،١،٤. d- الزواج المبكر.....
١٢	٣،١،٤. e- التعليم الإضافي والتعليم العالي.....
١٢	٣،١،٤. f- المساعدة الدولية.....
١٢	٤،١،٤. الوصول إلى العمل:.....
١٣	٥،١،٤. الحصول على الرعاية الصحية.....
١٤	٢،٤. العودة الطوعية إلى بلد المنشأ.....
١٤	٣،٤. إعادة التوطين في بلد ثالث.....
١٦	٥. الخلاصة.....
١٧	٦. التوصيات:.....

أدى النزوح القسري من سوريا إلى واحدة من أكبر تجمعات اللاجئين في جميع أنحاء العالم، والنزوح الأطول في الشرق الأوسط. في ظل وجود ديناميات أمنية معقدة في المنطقة، فإن الحلول الدائمة صعبة وتتطلب اعتبارات دقيقة. باستخدام طرق نوعية وتشاركية متعددة المواقع، يبحث هذا البحث في:

(أ) إمكانية العودة الطوعية والاندماج المحلي وإعادة التوطين في بلد ثالث للاجئين السوريين؛

(ب) ممارسة "الدولة" في إقليم كردستان العراق من حيث حماية اللاجئين واستجابتها لحقهم في التعليم والرعاية الصحية والتوظيف والإقامة.

يسلط التقرير الضوء على بعض الثغرات في مآزق اللاجئين السوريين والتي تحتاج حكومة إقليم كردستان والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي بشكل عاجل إلى معالجتها لتنفيذ حل فعال للأزمة. تُظهر النتائج أيضًا أن الحل الدائم المفضل عند غالبية اللاجئين السوريين هو الهجرة وإعادة التوطين في بلدان ثالثة. كان ينظر إلى الاندماج المحلي والعودة الطوعية إلى الوطن على أنهما غير عمليين إلى حد كبير، لأن إقليم كردستان، كجزء من العراق، ليست موقعة على اتفاقية اللاجئين، والتشريعات المحلية الحالية غير كافية لتنظيم اللجوء. الأهم من ذلك، أن العودة الطوعية إلى سوريا لا تزال تعرقها المخاوف الأمنية ونقص التنمية في مناطقها الأصلية.

١. المقدمة

يلاحظ مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أنه واحد من كل ١١٠ أشخاص كمعدل مشردين الآن في جميع أنحاء العالم، "أي ما يعادل ٤٤٤٠٠ شخص في المتوسط يُجبرون على الفرار كل يوم"، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الاضطهاد، والصراع، والعنف، أو انتهاكات حقوق الإنسان. بلغ إجمالي عدد النازحين في عام ٢٠١٨ إلى ٦٨,٥ مليون شخص، وما زال يرتفع. أكثر من ٦٨٪ من جميع اللاجئين هم من سوريا وأفغانستان وجنوب السودان وميانمار والصومال، وكان الصراع في سوريا هو العامل الرئيسي الذي ساهم في هذا الارتفاع الكبير في عام ٢٠١٧. يقدر عدد النازحين داخليا أو عبر الحدود الوطنية بحوالي ١٢,٦ مليون شخص، لقد أصبحت أزمة اللاجئين السوريين هي الأطول في الشرق الأوسط.

١.١. بيانات إقليم كردستان

كالعديد من الدول المجاورة والأوروبية، اعتبارًا من يناير ٢٠١٩، يستضيف إقليم كردستان العراق ٢٤٩٢٩٣ لاجئًا سوريًا، وهم يمثلون ٩٧٪ من إجمالي السوريين المقيمين حاليًا في العراق. يتكون هؤلاء اللاجئين من: ٨١٠٠٠ أسرة، ٥٣٪ ذكور، ٤٧٪ إناث، و ٣٤٪ أطفال. يعيش حوالي ٣٨٪ من اللاجئين السوريين في تسعة مخيمات في المحافظات الثلاث في أربيل ودهوك والسليمانية، في حين لا يعيش البقية في المخيمات. بصرف النظر عن اللاجئين السوريين، تستضيف إقليم كردستان اللاجئين الآخرين المسجلين رسمياً من تركيا (٩,٠٨٠) وإيران (١٣,٧١٠) وفلسطين (٧٥٢). بالإضافة إلى ذلك، تستضيف حكومة إقليم كردستان ١,١٢٣,١٧٧ نازحًا عراقيًا داخلًا الذين فروا من المناطق التي احتلتها الدولة الإسلامية. إلى جانب اللاجئين، يشكلون زيادة بنسبة ٢٨٪ في عدد سكان المنطقة (الجدول ١).

حتى وقت قريب، كان واحد من كل أربعة أشخاص في إقليم كردستان إما لاجئًا أو مشردًا داخليًا، وهي نسبة أعلى منها في لبنان (١ في ٦) والأردن (١ في ١١) وتركيا (١ في ٢٨). وقد تسبب هذا في تغيير كبير في التركيبة السكانية في إقليم كردستان العراق، حيث خلق تحديات هائلة للاندماج المحلي للاجئين على المدى الطويل.

لقد أدى الظهور المفاجئ لأعداد كبيرة من النازحين داخليًا في العراق إلى تحويل تركيز البلدان المانحة على المشردين داخليًا، بعيداً عن اللاجئين السوريين. في الواقع، تُظهر ممارسة الدول والاستجابة بين المنظمات الإنسانية الدولية أن وضع اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق لم يعد ينظر إليه على أنه حالة طارئة.

إلى حد ما، حافظت سلطات إقليم كردستان، من خلال إدارتها الإقليمية الخاصة لمخيمات اللاجئين، على استجابة مطورة محلياً لحالات الطوارئ الخاصة باللاجئين السوريين. على الرغم من أن سلطات إقليم كردستان تلقت في البداية التمويل والإشراف الدوليين، إلا أن هذه الأموال انخفضت بشكل كبير. أعرب المفوض السامي للمفوضية فيليبو غراندي عن قلقه العميق من نسيان التزامات التمويل التي تعهد بها المجتمع الدولي. وأشار إلى أن الدعم المالي الدولي المقدم للاجئين السوريين يقل بكثير عن الاحتياجات الإنسانية الفعلية؛ على سبيل المثال، في عام ٢٠١٧، لم تستلم الدول المضيفة سوى ٣٩٪ من الأموال المطلوبة، مما دفع المفوض السامي إلى حث المجتمع الدولي على عدم تجاهل أزمة اللاجئين السوريين. ركزت الأدبيات الحالية، بالمثل، إلى حد كبير على محنة اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان وتركيا وأوروبا المجاورة، مع الحد الأدنى من الإشارة إلى محنتهم في إقليم كردستان.

٢.١. تأثير اللاجئين السوريين على إقليم كردستان:

تم الترحيب بكوردستان من قبل المجتمع الدولي لكرمه تجاه اللاجئين والمشردين داخلياً، وتستضيف حالياً أكبر عدد من اللاجئين والمشردين داخلياً في العالم بما يتناسب مع حجم سكانها. هناك العديد من هيئات معاهدات الأمم المتحدة، مثل لجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة حقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة الاختفاء القسري، ولجنة مناهضة التعذيب، ولجنة حقوق الإنسان الطفل، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة. هذه باستمرار "تثني" على حكومة إقليم كردستان لدعمها وتوفير ملاذ آمن للمجتمعات النازحة". وبالتالي، "ازداد عدد سكان إقليم كردستان بشكل كبير بسبب التدفق المبلغ عنه للاجئين والمشردين داخلياً من المناطق المتأثرة بالصراع".

ومع ذلك، فقد أثر ضغط الطلب الكبير الناشئ عن هذا التدفق سلباً على قطاعات مختلفة مثل الصحة والتعليم والعمالة. وتشمل هذه التحديات أيضاً القضايا الإدارية والاقتصادية والسكنية. على الرغم من الترحيب باللاجئين السوريين في البداية من قبل السكان المحليين بسبب هويتهم، لأن معظم السكان المحليين هم من الأكراد ويعتبرونهم "عائلة"، إلا أن توترات العلاقات تظهر نتيجة للانكماش الاقتصادي وعدم الاستقرار في المنطقة. في الواقع، كانت هناك تقارير عن توترات بين السكان المحليين ومجتمعات اللاجئين في بعض مدن إقليم كردستان لأنهم شعروا أن اللاجئين والمشردين داخلياً ساهموا في ارتفاع أسعار الإيجارات.

٣.١. الأزمات المتزامنة في إقليم كردستان

بالإضافة إلى التدفق الكبير للأشخاص النازحين إلى إقليم كردستان، تواجه المنطقة أزمة مالية بسبب تكلفة الحرب ضد داعش والأزمة الإنسانية، وانخفاض أسعار النفط، وعدم وجود تحويلات في الميزانية من الحكومة الفيدرالية. إن قرار حجب حصة كردستان في الميزانية الوطنية العراقية منذ ٢٠١٤ يعني أن موظفي حكومة إقليم كردستان عانوا من تأخير في رواتبهم وتخفيضات في المناسبات والمعاشات التقاعدية، مما أثر سلباً على كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة. في الواقع، ارتفع معدل البطالة في المنطقة بمقدار خمسة أضعاف تقريباً من ٣٪ في عام ٢٠١٣ إلى ١٤٪ في عام ٢٠١٦، كما ارتفع معدل الفقر بشكل كبير من ٦٪ إلى ١٤٪. لذلك، من الطبيعي أن السكان المحليين، الذين رحبوا بسرخاء بعائلات اللاجئين وشنوا حملات لجمع التبرعات لمساعدتهم، يغرقون في الفقر.

٤.١. نداء إقليم كردستان للمساعدة الدولية

في أبريل ٢٠١٨، أصدر مركز التنسيق المشترك للأزمات (JCCC) في إقليم كردستان العراق بياناً ناشد فيه الأمم المتحدة والوكالات الدولية مساعدة حكومة إقليم كردستان في مساعدة اللاجئين السوريين وغيرهم من النازحين في المنطقة. يشير البيان إلى أنه منذ عام ٢٠١١ واندلاع الحرب الأهلية في سوريا، وفرت إقليم

كوردستان الخدمات والفرص، ومنحت حرية الحركة والإقامة وتصاريح العمل، ومنحت حرية الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والرزق للاجئين السوريين. على الرغم من أن المنظمات الدولية تقدم المساعدة، فإن الإقليم مسؤول عن تسجيل اللاجئين وتوفير الإقامة المؤقتة وخدمة الصرف الصحي، فضلاً عن الخدمات المتكاملة مثل المياه والكهرباء؛ كما تبني المدارس ومراكز الرعاية الصحية. التأثير الاقتصادي على المنطقة واضح، وكان على إقليم كردستان زيادة إنفاقها واستثمار ٢٠ مليون دولار إضافية في مكتب الهجرة والمهاجرين. في الواقع، بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤، خصصت حكومة إقليم كردستان ٩٠ مليون دولار من ميزانيتها للمساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية للاجئين.

ومع ذلك، تعترف JCCC بحق أنه بدون موارد إضافية مطلوبة بشكل عاجل من المجتمع الدولي، لا يمكن لحكومة إقليم كردستان تقديم مثل هذه المساعدة الحاسمة للسوريين النازحين. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٨، طلب الشركاء الحصول على ٢٢٦,٨ مليون دولار للاجئين السوريين في العراق. [اعتبارًا من أبريل ٢٠١٨] لم يقدم المجتمع الدولي سوى ١١,٣٪ (٢٥,٧ مليون) من المبلغ المستأنف. هذا يصل إلى ١٧ دولارًا لكل لاجئ سنويًا. من الواضح أن هذا النقص في التمويل قد أثر على الخدمات والمساعدة المقدمة للاجئين، وقد اضطرت بعض الوكالات الإنسانية بالفعل إلى تعليق المشاريع المهمة المخطط لها لعام ٢٠١٨. وسيكون لهذا بطبيعة الحال عواقب وخيمة على كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة الذين تحملوا الكثير من عبء النازحين لمدة سبع سنوات.

في الختام، ركزت الأدبيات والتركيز الحالي للمانحين الدوليين وصانعي السياسات إلى حد كبير على محنة اللاجئين السوريين في بلدان أخرى في المنطقة والعالم الأوسع، مع الحد الأدنى من الإشارة إلى محنتهم في إقليم كردستان. هنا، يتناول هذا البحث هذه الفجوة ويقدم نظرة ثاقبة لتصور اللاجئين السوريين حول الحلول الدائمة.

٢. دراسة الأهداف

الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة هي:

١. تحديد الوضع الحالي، واستكشاف الحلول المحتملة على المدى الطويل، لمحنة اللاجئين السوريين في إقليم كردستان. على وجه الخصوص، لفحص ثلاثة سيناريوهات رئيسية من: خهستدسجبل

ا. العودة الطوعية.

ب. التكامل المحلي.

ج. إعادة التوطين في بلد ثالث.

٢. دراسة ممارسات الدولة في إقليم كردستان العراق في توفير التعليم والرعاية الصحية والتوظيف والإقامة لتحديد التحديات التي يواجهها اللاجئون السوريون.

الهدف هنا هو مساعدة صانعي السياسات والمنظمات الإنسانية الدولية على بناء صورة أكثر دقة عن وضع اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق.

٣. طرق البحث في هذه الدراسة

أجريت هذه الدراسة لمدة أربعة أشهر بين آب (أغسطس) وكانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٧ في أربعة مخيمات في محافظة أربيل: باسيرما، دارشكران، كاوجوسك، وقوشتية. تستضيف هذه المخيمات حوالي ٤٩٪ من إجمالي اللاجئين السوريين، بينما يعيش الباقون خارج المخيمات في أربيل أو في المحافظتين الأخريين في إقليم كردستان، السليمانية ودهوك. يتم سرد اللاجئين السوريين في مخيمات محافظة أربيل الأربعة المشمولة في هذه الدراسة في الجدول ٢.

الجدول ١: أعداد اللاجئين السوريين في باسيرما ودارشكران وكاوجوسك وقوشتية في يناير ٢٠١٩

عدد العائلات	عدد الأفراد	نسبة اللاجئين	المخيم
٢,٦٥٨	١١,٧٦٩	٪٣٨	دارشكران
١,٩٩٤	٨,١٢٨	٪٢٧	قوشتية
١,٩١٧	٧,٧٨٨	٪٢٦	كاوجوسك
٦٢٧	٢,٨٦٣	٪٩	باسيرما
٧,١٩٦	٣٠,٥٤٨	٪١٠٠	المجموع

تم اختيار طريقة نوعية وتشاركية متعددة المواقع لهذه الدراسة. تم ترتيب أربع مجموعات تركيز، تضم كل واحدة منها ١٢ لاجئاً سورياً، أي ما مجموعه ٤٨ مجموعة. كان المشاركون من خلفيات مختلفة من حيث العمر (١٨ إلى ٥٨)، والحالة الزوجية، والمستوى التعليمي الذي يختلف من الأميين، إلى الحاضرين في المدارس وخريجي الجامعات. تم توزيع الاستبيانات على أعضاء مجموعات التركيز وتم متابعتهم بمقابله شبه منظمة من أجل الحصول على معرفة دقيقة بالردود على الاستجابات والتحقيق تحت سطح الرد على التعليل والمنطق الذي يقوم عليه.

لسوء الحظ، على الرغم من الجهود المبذولة، كان جميع المشاركين في ورشات النقاش المركز من الذكور، ربما

بسبب الحساسيات الاجتماعية والثقافية في أنشطة المجموعة. وبناء على ذلك، أجريت مقابلات تكميلية في ١٦ منزلاً/خيمة داخل المخيمات، مع ما مجموعه ٥١ فرداً، ٤٠ منهم من الإناث (البنات والنساء)، والباقي حيث الذكور (الرجال والفتيان).

كما أجريت مقابلات وجهاً لوجه مع أشخاص يعيشون خارج المخيمات ولكنهم ارتبطوا أو تعرضوا لهؤلاء الموجودين في الداخل: (أ) مديرو المخيمات الأربعة جميعهم اثنان من موظفي منظمة إنسانية دولية (المجلس الدانمركي للاجئين)؛ (ب) عائلتان سوريتان تتألفان من ١٢ فرداً (٥ فتيات، امرأتان، ٣ رجال و ٣ أولاد)؛ (ج) ثمانية أولاد (تتراوح أعمارهم بين ١١ إلى ١٥ سنة) كانوا يعملون في إشارات المرور. اعتُبرت آراء هذه المجموعات الخارجية مهمة للتناقض مع الذين يعيشون داخل المخيم. بالإضافة إلى ذلك، تمت مقابلة ١٢ عاملاً محلياً للحصول على وجهات نظر حول إمكانية توظيف اللاجئين السوريين وتأثيرهم على سوق العمل المحلي.

تم جمع مزيد من المعلومات والتحليل من ستة مخبرين أكاديميين رئيسيين من جامعة صلاح الدين، والعديد من الخبراء المشاركين الذين حضروا المؤتمر الدولي السابع عشر لدراسة الهجرة القسرية في اليونان، وورشة عمل نظمت في السليمانية بين تشاتام هاوس والجامعة الأمريكية في العراق على الصراع السوري وتأثيره على اللاجئين.

كما هو مبين في الجدول ٢، شارك ما مجموعه ١٥٠ فرداً في هذا البحث، ١٠٤ منهم كانوا يعيشون داخل المخيمات الأربعة، ١٩ معسكرًا خارجيًا و ٢٦ من المجتمع المحلي.

الجدول ٢: المشاركون في البحث

المشاركون	المجموع	أخرى	اللاجئين خارج المخيمات - الزيارات المنزلية	اللاجئون داخل المخيمات - زيارة الخيام	المشاركون اللاجئون داخل المخيمات - في ورشة النقاش
رجال - اعمارهم ١٨-٥٨	٦٢		٣	١١	٤٨
النساء / الفتيات	٤٥		٥	٤٠	
بنين	١١		١١		
مدراء الخيم	٤	٤			
موظفو المجلس الدنماركي للاجئين	٢	٢			
العمال الذكور البالغين المحليين	١١	١١			
أفراد من المجتمعات المحلية	٩	٩			
المخبرون الرئيسيون الآخرون	٦	٦			
المجموع شبه الكلي	١٥٠	٢٦	١٩	٥١	٤٨

تم الحصول على تصريح بالوصول إلى المخيمات من المسؤولين الحكوميين المحليين، بما في ذلك مكتب الاستجابة للأزمات في محافظة أربيل، والمديرية العامة للأمن - آسایش - وإدارة المخيم. مرة واحدة في المخيمات، تم استخدام كرة الثلج لترتيب مجموعات التركيز والمقابلات. طوال فترة الدراسة، ظلت هوية المخبرين مجهولة

الهوية لأغراض السرية.

تم جمع البيانات وتحليلها يدويًا من خلال تدوين الملاحظات وتسجيلها. على الرغم من أن الترميز اليدوي "ممل ويستغرق وقتًا طويلاً"، إلا أنه لا يزال يسمح "بإنشاء الفئات، والتجزئة والترميز، وتحديد ما يمكن استعادته وترتيبه"، وهو ما لا يمكن القيام به إلكترونياً. في المستوى الأول من التحليل، تم ترميز البيانات التي تم جمعها في ثلاث مجموعات وفقاً لمواضيع البحث الرئيسية (نطاق الأزمة السورية، وتأثيرها على إقليم كردستان، واحتمال حلول دائمة). ثم تم ترميز البيانات في ثلاث مجموعات أخرى (الإعادة الطوعية إلى الوطن والاندماج المحلي وإعادة التوطين في بلد ثالث). ضمن مجموعة التكامل المحلي، تم إجراء العديد من الفئات التحليلية مثل وصول اللاجئين السوريين إلى الرعاية الصحية والتوظيف والتعليم والإقامة في إقليم كردستان وفقاً للمواضيع الرئيسية للبحث.

٤. النتائج

١،٤. التكامل مع المجتمع المضيف في إقليم كردستان

إن الحل الدائم الأول للاندماج المحلي الذي يجب أن يكون متاحاً للاجئين لإنهاء تشتتهم وتمكينهم من العيش حياة طبيعية يشمله المادة ٣٤ من اتفاقية اللاجئين، التي تنص على أنه "على الدول المتعاقدة أن تيسر قدر الإمكان استيعاب اللاجئين وتجنيسهم. تم استبدال مصطلح "الاستيعاب" لاحقاً بالاندماج أو الاندماج المحلي في بلد اللجوء. لتحديد ما إذا كان بإمكان اللاجئين السوريين الوصول إلى هذا الحل الدائم في إقليم كردستان، يبحث هذا البحث في الإطار القانوني في العراق وإقليم كردستان، وحماية اللاجئين وحقوقهم في الإقامة، والتجنس، والتعليم، والتوظيف، والرعاية الصحية، وسبل العيش. نناقش أدناه ردودهم إلى جانب آراء واضعي السياسات والممارسين والأطراف الأخرى.

١،١،٤. الإطار القانوني في العراق وإقليم كردستان

مثل العديد من دول الشرق الأوسط، فإن العراق ليس من الدول الموقعة على الإطار القانوني المعترف به دولياً لحماية اللاجئين، أو اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين (اتفاقية اللاجئين) أو بروتوكولها لعام ١٩٦٧. لذلك، لا تنطبق اتفاقية اللاجئين وأحكامها القانونية بشكل صارم على اللاجئين السوريين في إقليم كردستان والعراق. ومع ذلك، فيما يتعلق باللاجئين، تم سن صكين تشريعيين وطنيين. الأول هو قانون اللاجئين السياسيين لعام ١٩٧١ في البلاد، والذي يعرف اللاجئين على أنهم كل شخص يطلب اللجوء في العراق لأسباب سياسية أو عسكرية، ويحدد فوائد مثل الحق في العمل والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية كعراقيين. والثاني هو القانون رقم ٢١ لعام ٢٠٠٩ الصادر عن وزارة الهجرة والنزوح في العراق، والذي وسع تعريف اللاجئ بما يتماشى مع اتفاقية اللاجئين. ومع ذلك، فإن الحماية المنصوص عليها في هذه التشريعات تفتقر إلى الاتساق العام من حيث الحقوق والاستحقاقات.

في أكتوبر ٢٠١٦، وقعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مذكرة تفاهم مع العراق لتعزيز حماية اللاجئين وطالبي اللجوء. بموجب شروطها، تقدم الحكومة العراقية وثائق التسجيل والهوية للاجئين وطالبي اللجوء، بينما تقدم المفوضية المشورة وغيرها من الدعم إلى اللجنة الدائمة للاجئين في وزارة الداخلية، لتسهيل إدارة شؤون اللاجئين في العراق. أشار ممثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في العراق، برونو جيدو، إلى أن "هذه المذكرة تمثل علامة فارقة لحماية واحترام حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء في العراق". ومع ذلك، لم يتم نشر المحتوى الكامل لمذكرة التفاهم. وبالمثل، لم تدمج حكومة إقليم كردستان أي أحكام قانونية في تشريعاتها المحلية لتنظيم وضع اللاجئين. أشار مشروع دستور إقليم كردستان (٢٠٠٤ و ٢٠٠٨) إلى قانون اللاجئين والمواطنين في المادتين ١٧ و ١٩ (١٩). ومع ذلك، تمت إزالة هذه الإشارات من مسودة الدستور لعام ٢٠٠٩، وهو أمر يثير الدهشة بالنظر إلى الزيادة الكبيرة في عدد اللاجئين في إقليم كردستان.

٢،١،٤. الوصول إلى الإقامة:

بعد عبور الحدود بين إقليم كردستان العراق، يتم توزيع اللاجئين السوريين على مخيمات مختلفة في محافظات أربيل والسليمانية ودهوك حسب القدرات. بمجرد الدخول، يتم تسجيل اللاجئين وتعيين الخيام. يتم توفير الخدمات الأساسية ويتم مراقبة المخيمات عن كثب من قبل حكومة إقليم كردستان والوكالات الدولية وشركاء المنظمات غير الحكومية المحلية. يحصل اللاجئون على بطاقات هوية رسمية ويتم منحهم تصاريح إقامة مؤقتة صالحة لمدة عام قابلة للتجديد سنويًا. يتلقى سكان المخيم شهادة طالب لجوء من المفوضية العليا للاجئين. بعد التسجيل، يمكن للسوريين الإقامة بشكل قانوني في المنطقة، وتمنحهم بطاقة هويتهم الحقوق الأساسية، مثل حرية التنقل، والحق في العمل والحصول على الرعاية الصحية والتعليم.

وفقًا للمادة ٦ من قانون الجنسية العراقي لعام ٢٠٠٦، يمكن لوزارة الداخلية الموافقة على تجنس الرعايا الأجانب إذا دخل الأفراد إلى العراق بشكل قانوني، وكانوا يقيمون إقامة دائمة لمدة عشر سنوات على الأقل، ولم يرتكبوا أي جريمة جنائية، ويمكنهم دعم أنفسهم، وليس لديهم مشاكل صحية خطيرة. وفقًا للمادة ٧، يمكن للوزير أن يوافق على تجنس الرعايا الأجانب إذا كان الفرد متزوجًا من شخص عراقي وفقًا للشروط المنصوص عليها في المادة ٦. يمكن للاجئين الحصول على إقامة دائمة بعد خمس سنوات بشرط أن يظلوا متزوجين. تتيح هذه الأحكام للاجئين السوريين الذين يستوفون الشروط المذكورة أعلاه التقدم بطلب للحصول على الجنسية العراقية.

٣،١،٤. الحصول على التعليم

يلعب التعليم دورًا مهمًا في معالجة أزمة اللاجئين السوريين وإدماج اللاجئين في المجتمع المحلي. يلاحظ دين بحق أن "الاستجابة المناسبة لسياسة التعليم لأزمة اللاجئين يمكن أن تقلل من خطر وصمة العار والعزلة والتوترات داخل المجتمع والتهميش وحتى التطرف". يوضح تحليل المقابلات في هذه الدراسة أنه، بسبب النزاع ورد الفعل البيئي من جانب المجتمع الدولي، من الممكن أن يكون جيل قد فقد الوصول إلى التعليم. وفقًا لتقرير أجراه البنك الدولي ووزارة التخطيط لحكومة إقليم كردستان، فإن ٤٨٪ من اللاجئين السوريين غير مسجلين في المدارس، ويعزى ذلك جزئيًا إلى نقص القدرات في نظام التعليم في إقليم كردستان.

أشار عماد الحاج، مسؤول الحماية في المجلس الدنماركي للاجئين:

"على الرغم من توفر المدارس الابتدائية في المخيمات، إلا أن عدد اللاجئين المتاح في المناطق الحضرية قليل للغاية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التغييرات المستمرة في المناهج واللغات وتأخر اليونيسكو في توفير مساحة للتعليم للمدرسة الثانوية تعني أن جيلًا قد فقد الوصول إلى الحق في التعليم. بالإضافة إلى ذلك، فإن الكساد الاقتصادي قد حرم نسبة كبيرة من الأطفال من الدراسات المستمرة لأنهم بحاجة إلى دعم الأسر، وخاصة بعد الكساد الاقتصادي في إقليم كردستان."

٣،١،٤. a. داخل وخارج المخيمات

في أعقاب اندلاع الأزمة الأمنية المتباعدة بتنظيم الدولة الإسلامية في عام ٢٠١١، منحت السلطات في إقليم كردستان للاجئين السوريين الحق في التسجيل في المدارس الحكومية في المنطقة. في جميع المخيمات الأربعة، كانت هناك مدارس ابتدائية وثانوية تمويلها وتديرها اليونيسف واليونيسكو، مع تدريس فصول باللغة العربية و ٩٥٪ من المعلمين سوريون.

نسبة الالتحاق بالمدارس في المخيمات أعلى بكثير حيث تبلغ ٧١٪ مقارنة مع ٤٦٪ خارج المدرسة. شعر السوريون الذين لم يكونوا مقيمين في المخيمات (٣٩٪ من الإجمالي) أكثر عرضة للإهمال وإهمالهم من قبل برنامج المساعدات الإنسانية الدولية لأن أطفالهم كانوا فقط في مدارس التحول الثاني مع مناهج أدنى وساعات منخفضة. شعر بعض اللاجئين أن المساعدات الدولية تركز بالكامل تقريبًا على المخيمات ولا تخدم هؤلاء اللاجئين الذين يستقرون ذاتياً في المدن والبلدات والقرى. في عام ٢٠١٧، كانت هناك أكثر من ٤٣٠٠ عائلة سورية على قوائم الانتظار لدخول مخيمات اللاجئين، ولكن كانت هناك مساحات محدودة بسبب نقص القدرة، بما

في ذلك تخصيص الأراضي. إن المخيمات مكتوبة بشكل مفرط لأن أكثر من نصف الذين يعيشون خارج المخيمات يفعلون ذلك في ظروف معيشية متدهورة، مثل الإقامة في مبان وخيام فارغة حول المدينة.

٣١،٤-ب. التنقل

لا تتوفر امتحانات البكالوريا في المعسكرات، وبالتالي يلتحق طلاب السنة النهائية بالمدارس خارج معسكرهم كل يوم؛ ومع ذلك، فإن بعض الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات لم يتمكنوا من تحمل نفقات الانتقال. محمد، لاجئ يبلغ من العمر ١٨ عامًا، وجد صعوبة في الدراسة لامتحان البكالوريا لأن المدرسة تبعد ٦ كم. وأشار بقلق إلى ما يلي:

”على الرغم من أنني أرغب في إكمال اختباراتي والدراسة في الجامعة، إلا أنني أجد صعوبة بالغة في السفر يوميًا حيث لا يمكننا تحمل رسوم النقل. لذلك، يجب أن أبقى في منازل الأقارب أو الأصدقاء لتجنب إنفاق الكثير من المال على النقل.“

التنقل أكثر صعوبة بالنسبة للفتيات اللاتي يواجهن حواجز ثقافية فوق الحواجز المادية. العديد من الفتيات اللاجئات يجبرن على التسرب من المدرسة.

٣١،٤-ج. الإيرادات

لاحظ المشاركون أن أحد الأسباب الرئيسية وراء ترك معظم الشباب السوري للتعليم هو نقص دخل الأسرة. في مخيم باسبرما، رأت أسرة مكونة من أربعة أفراد كردستان منزلاً مؤقتاً. على الرغم من أن كلا الطفلين تم تسجيلهما في مدرسة المخيم، إلا أن الفتيات ينتقدان المستوى التعليمي المنخفض في المخيم ونقص الرغبة في الاستمرار، في حين أن الصبي لم ير نقطة التعليم المستمر لأن عائلته تعتمد على أسرته ووالده. دخل للغذاء. علق علي، البالغ من العمر ١٥ عامًا، بحزن ”أحب أن أستمّر في الدراسة ولكن عائلتي تعتمد علي لمنحهم المال كل يوم، وإلا فإننا لا نستطيع تحمل تكلفة الطعام.“ صرح أحمد، صديق علي، البالغ من العمر ١٧ عامًا: ”والدي قديم، لذا إذا لم أعمل، فسوف يموتان أو سيضطران إلى التسول في الشارع، ولن أترك ذلك يحدث.“ أعربت لجنة حقوق الطفل في ملاحظتها الختامية بشأن العراق عن قلقها البالغ لأن ”معظم الأطفال اللاجئين والمشردين داخلياً يفتقرون إلى التعليم بينما تزايد عمالة الأطفال.“

خلال العمل الميداني، أصبح من الواضح أن معظم اللاجئين يرسلون أموالاً إلى سوريا للأشقاء والأقارب الذين لم يفروا ولكن الذين يعتمدون عليهم مالياً. مثل هذا الموقف قد خلق ضغطاً كبيراً على الشباب للعثور على عمل. صرح صبي يبلغ من العمر ١٥ عامًا يعيش في مخيم كاوجوسك مع أسرته، ”أحب الدراسة وكنيت أرغب دائماً في أن أصبح مهندساً، لكن هذا حلم بعيد لأن عليّ توفير دخل لعائلتي. وإلا فإنهم سيموتون من الجوع.“ هذا هو الواقع المحزن للعديد من اللاجئين السوريين بعد اندلاع النزاع في عام ٢٠١١.

تماماً مثل السوريين في لبنان والأردن وتركيا، فقد أصبح أولئك الموجودون في إقليم كردستان العراق معدمين. على وجه الخصوص، أصبح الأطفال ضحايا الصراع وحُرموا من الحق في مواصلة دراستهم. لقد تحول البعض إلى التسول أو العمل في الشوارع. صرح طفل يبلغ من العمر ١١ عامًا يعمل في إشارة المرون

”لقد تركت المدرسة لأن عائلتي بحاجة إلى دعمي، حيث أن والدي موجود في ألمانيا وليس لدينا أي شخص يعمل. هو فقط أنا وأمي وأخوتي. أتمنى يوماً ما أن أذهب إلى ألمانيا لجمع شمل أبي وحياتة أفضل.“

٣١،٤-d. الزواج المبكر

ساهمت هذه العوامل الاقتصادية في التفاوت في الالتحاق بالمدارس. في حين أن الأولاد يتركون المدرسة للعمل، فإن الفتيات يتزوجن في سن مبكرة للغاية، دون سن ١٨، لأن الأسر لا تستطيع تحمل كلفتها وتربح مالياً من خلال الهبات. أظهرت الدراسات السابقة أن ٢١٪ من الإناث بين ١٥ و ١٩ عامًا متزوجات حالياً في العراق، وأن زواج الأطفال أسوأ بين اللاجئين والمشردين داخلياً، مما يؤثر بشكل أكبر على تعليمهم. أعربت لجنة حقوق الطفل في ملاحظتها الختامية بشأن العراق عن قلقها البالغ من أن "الفتيات اللاجئات والمشردرات داخلياً يتعرضن بشكل خاص للعنف المنزلي والزواج القسري والمؤقت (الزواج) والزواج المبكر و" الاستغلال الجنسي".

٣١،٤-e. التعليم الإضافي والتعليم العالي

بعض من تمت مقابلتهم لم يروا أي سبب لإجراء امتحان البكالوريا، لأن الأماكن في الجامعة محدودة. في الواقع، تكافح محافظة أربيل لتلبية طلب مجتمعيها المحلي لتوفير التعليم العالي. لاحظ سرسام شواني، رئيس دائرة القبول في جامعة أربيل للفنون التطبيقية:

رغم أننا نقبل كل عام مئات اللاجئين السوريين بدون رسوم دراسية، لا يمكننا ببساطة استيعاب جميع اللاجئين لأننا بالفعل تحت ضغط لقبول الآلاف من الطلاب المحليين ولدينا أيضاً ميزانية محدودة من الحكومة.

أنشأت جامعة بوليتكنك أربيل وحدة وتعمل مع المنظمات الدولية والوطنية مثل فرص وأفاق التعليم العالي والتعليم الإضافي للسوريين (HOPES) لتوفير التوظيف للاجئين السوريين في معاهدها الثمانية وثلاث كليات.

٣١،٤-f. المساعدة الدولية

تقدم المنظمات الدولية مثل وكالة ACTED الفرنسية (التعاون التقني والتطوير) و SPARK الهولندية (ريادة الأعمال والتعليم لمجتمعات ما بعد الصراع) و DAAD الألمانية (خدمة التبادل الأكاديمي الألماني) المساعدة والمنح الدراسية للطلاب السوريين لحضور الجامعات عبر الشرق الأوسط. الشرق. قدمت SPARK، وهي منظمة غير حكومية تمويلها وزارة الخارجية الهولندية، مبادرات لتوفير ١٠٠٠٠ لاجئ سوري شاب في الأردن وتركيا ولبنان وكوردستان العراق. هذه مبادرات مفيدة وجديرة بالترحيب لكنها تظل محدودة وغير كافية مقارنة بحجم الطلب.

٤١،٤. الوصول إلى العمل:

على الرغم من السماح للاجئين السوريين بالعمل ومنحهم الحق في البحث عن عمل، إلا أن هناك عقبات قانونية أمام بعض المهنيين مثل أطباء الأسنان والصيدلانية والمحامين وسائقي سيارات الأجرة. وذلك لأن اللاجئين غير قادرين على تقديم بطاقات هوية مناسبة أو شهادات مهنية. هذه مشكلة معروفة وموثقة في اتفاقية اللاجئين. تكرر المادة ٣١ (١) من هذه الاتفاقية التأكيد على أن وضع اللاجئين في القانون الدولي محفوف بالمخاطر بشكل خاص وينبغي أن يكون المجتمع الدولي أكثر استعداداً لتلبية احتياجاتهم.

من الصعب للغاية العثور على وظيفة في إقليم كردستان بسبب الأزمات المالية والأمنية والإنسانية الحالية. وفقاً لتقرير للبنك الدولي، تسببت هذه المشكلات في توتر الموارد وقطاع العمل، وكان هناك انخفاض عام في الأجور. تشير أيضاً إلى أنه منذ عام ٢٠١١، ارتفع معدل الفقر في إقليم كردستان العراق من ٣,٥٪ إلى ٨,١٪. من بين ١١٨ من اللاجئين المشاركين في هذه الدراسة، أشار ١١٥ إلى نقص فرص العمل كأحد العوامل الرئيسية التي تهدد سبل العيش السورية، مما يحد من قدرتهم على توفير السكن المناسب والرعاية الصحية والخدمات التعليمية. ولاحظ أب لطفلين يعمل كعامل خارج مخيم قوشتية:

"أنا، مع الكثير من السوريين، أقف خارج المخيم من الساعات الأولى من الصباح إلى وقت متأخر من المساء وأبحث عن أي فرصة لكسب لقمة العيش لعائلتي. في بعض الأحيان، لدينا وظيفة، وفي أيام أخرى أعود للمنزل به جيوب فارغة، من الصعب جداً أخذها ولكن ليس لدينا أي خيار آخر."

هؤلاء اللاجئون، الذين بقيت عائلاتهم في سوريا لم يتمكنوا من الفرار بسبب المسنين أو يعانون من إعاقة، يجدون أنفسهم تحت ضغط كبير لكسب المال وإرساله مرة أخرى.

قضية أخرى للاجئين السوريين هي العمل لساعات أطول بأجور أقل من السكان المحليين. يبدو أن أرباب العمل استغلوا وضعهم الضعيف لتوظيفهم بأقل من الحد الأدنى للأجور وطلب ساعات أطول مما هو مطلوب. وقال والد لستة معسكرات دارشكران:

حتى عند العثور على وظيفة، فإن أصحاب العمل يستفيدون منا بدفع أجور أقل وساعات عمل أطول مقارنة بالسكان المحليين. علينا أن نقبل هذا لأنه ليس لدينا طرق بديلة لكسب المال.

شرح رجل، في مخيم كاورجوسك، فر من سوريا مع أسرته، وجود تمييز في قطاع العمل:

نحن نعامل مثل الحيوانات. يمنحنا أرباب العمل نصف الأموال لنفس الوظيفة التي يقوم بها أحد المحليين. نحن نعيش في وضع مالي متدهور.

لاحظ صاحب متجر في مخيم باسيرما:

هناك العديد من الوظائف المتاحة داخل المخيم، على سبيل المثال، تقوم السلطات حاليًا ببناء المنازل في المخيم، وينبغي توفير هذه الوظائف لنا لمساعدتنا على الاستقرار والشعور بأننا في المنزل. بدلاً من ذلك، عرضت السلطات الوظائف على السكان المحليين، وهذا قد يعيق دمج اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق.

٥.١.٤. الحصول على الرعاية الصحية.

بسبب سنوات من الصدمات والظروف السيئة داخل المخيمات وخارجها، يحتاج الكثير من اللاجئين إلى الرعاية الصحية والمساعدة. تشير التقارير إلى أن ٣٢٪ من الأسر السورية لديها فرد (أفراد) يعانون من حالة طبية خطيرة تحتاج إلى دعم خاص و / أو رعاية. في جميع المخيمات الأربعة في محافظة أربيل، توجد مراكز رعاية صحية دائمة تقدم الرعاية الصحية الأساسية. تقدم المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية وأطباء بلا حدود خدمة الرعاية الصحية. وفي الوقت الحالي، تشرف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الرعاية الصحية، ويتم منح سكان المخيم بطاقة تأمين صحي. تقدم هذه المراكز الخدمات الأساسية فقط لسكان المخيم، وتتم إحالة القضايا الصحية الرئيسية إلى المستشفيات والصيديات المحلية خارج المخيمات. على الرغم من أن المشاركين الذين عاشوا في المخيمات ١٠٤ أشخاص، اعترفوا بأن توفر الرعاية الصحية الأولية في المخيمات كان مفيداً، لكنهم لاحظوا أنهم يفتقرون إلى العلاج الطبي أو الأدوية. وبالتالي، فإن اللاجئين يشتررون الأدوية المكلفة في صيدلية المجتمع.

قضية رئيسية أخرى هي الوصول إلى العلاج الطبي للنساء الحوامل، حيث لا توجد خدمات القبالة في المخيمات. أوضحت امرأة حامل تعيش مع زوجها وطفل واحد في مخيم قوشتية:

"لتلقي العلاج الطبي، يجب أن أحضر مستشفيات عامة مكتظة أو مستشفيات خاصة تتقاضى رسوماً مرتفعة مقابل العلاج وتوليد الأطفال. لقد أخبرت أيضًا أنه يجب تسليم الطفل بواسطة قابلة معتمدة من أجل التسجيل في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحصول على شهادة طالب اللجوء. إذا تم ولادة طفل بواسطة قابلة غير مسجلة أو ولدت في مرفق صحي غير معترف به، فقد يُحرم الطفل من الحق في التسجيل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ونتيجة لذلك يحرم من جميع الخدمات".

وبالمثل، أكدت امرأة حامل أخرى تعيش مع زوجها وثلاثة أطفال وشقيقتين وصهر في مخيم قوشتية، "أخبرتني السلطات في المستشفى أن طفلي لن يتم تسليمه في مستشفى عام مجاناً لأنني سوري وأن هذه الخدمة غير متاحة لي. لذلك، يجب أن أحصل على طبيب خاص لإنجاب طفلي. ومع ذلك، فإن الأطباء الخاصين غالبيون للغاية وليس لدينا أي دخل، فكيف ندفع مقابل ذلك."

من بين ١١٨ مشاركاً في هذه الدراسة، جادل ٤٢ منهم بأنهم يتعرضون للتمييز وأن "الرعاية الصحية المقدمة للسكان المحليين هي أفضل من تلك المقدمة". في ملاحظاتها الختامية في يناير ٢٠١٩، أعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن قلقها من أن اللاجئين "يواجهون ظروف معيشية قاسية وعقبات في الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والغذاء الكافي والكهرباء والمياه". ومن ثم، أوصت اللجنة بأن تتخذ الدولة الطرف جميع التدابير اللازمة "لنزويد جميع اللاجئين بهذه الاحتياجات الأساسية وبأنهم" يعاملون دون تمييز ويتمتعون بحماية القانون على قدم المساواة".

٢.٤. العودة الطوعية إلى بلد المنشأ

فيما يتعلق بالعودة الطوعية، لم ير أي من المجيبين في هذه الدراسة تحسن الوضع الأمني في سوريا. في الواقع، من بين ١١٨، لم يتنبأ ١١٦ من المشاركين بأي تغيير متوقع في المشهد السياسي في سوريا بسبب الفصائل المتعددة والانقسامات الطائفية السائدة منذ عام ٢٠١١. ولاحظت أسرة مكونة من ستة أفراد يعيشون في مخيم باسيرما:

"نود العودة ولكن يجب أن يتحسن الوضع الأمني بشكل كبير حتى يتسنى لنا القيام بهذه الرحلة. لكن، بأمانة، لا نرى ضوءاً في نهاية النفق؛ لا أعرف متى يمكننا العودة لأن هناك الكثير من الإرهاب. ليس لدي أمل في أن تتحسن الحياة في سوريا. لقد انهارت البلاد ككل وتتطلب استثمارات كبيرة لإعادة تشغيل البنية التحتية وإعادة بنائها."

جادل رجل يبلغ من العمر ٣٦ عاماً في معسكر كاورجوسك

"أرغب في العودة إلى منزلي، لكن لا يمكننا العودة إلى أن يترك الأسد [الرئيس السوري] السلطة لأن لدي أوامر اعتقال [ضدي]. إذا عدت، فأنا أوقع شهادة الوفاة فعلياً."

لجأ العديد من اللاجئين السوريين إلى طرق غير قانونية، مثل التهريب، للسفر من وإلى سوريا للتحقق من أسرهم وتزويدهم بالدخل. عادة ما يعودون ولكنهم لا يعودون إلى الوطن، لأن الحياة لا تطاق في سوريا والخدمات العسكرية إلزامية للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ١٤ عاماً. تدرك سلطات المخيم هذه الرحلات ويتعين على اللاجئين التقدم بطلب للحصول على إذن قبل المغادرة، أو سيتم رفض إعادة دخولهم إلى المخيم.

بشكل أعم، تشير هذه المناقشة إلى أنه، على عكس الاعتقاد السائد، فإن جميع اللاجئين يعتزمون العودة إلى سوريا، والعقبة الرئيسية أمام ذلك هي القضايا السياسية وانعدام الأمن. على الرغم من آراء أولئك الذين شاركوا في هذا البحث، تشير الإحصاءات إلى أن مئات اللاجئين السوريين يغادرون إقليم كردستان للعودة كل عام إلى المناطق الخاضعة لسيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD). هؤلاء اللاجئون السوريون الذين عادوا فعلوا ذلك ليس لأنهم أرادوا ذلك ولكن لأنهم لم يكن لديهم خيار بعد استنزاف سنوات من المشقة في المنفى ونقص وسائل العيش. في عام ٢٠١٧، عاد متوسط شهري قدره ٧١٢ لاجئاً تلقائياً إلى المنطقة الكردية في سوريا. ومع ذلك، فقد حذر تقرير اشترك في تأليف عدة منظمات إنسانية دولية من أن "الوضع في سوريا بعيد عن الأمان" بسبب استمرار انعدام الأمن واستعادة البنية التحتية والفرص المتاحة في البلاد. لذلك، فإن دفع اللاجئين إلى العودة من شأنه أن يقوض سلامتهم وكرامتهم، ويخلق عوامل دفع، ويزيد من احتمال العودة القسرية. عند القيام بمثل هذه العودة، تشير المنظمات إلى أنها "تهدد أيضاً بتقييد خيارات الحياة خارج المنطقة من خلال إعادة التوطين أو طرق آمنة وقانونية أخرى".

٣.٤. إعادة التوطين في بلد ثالث

تذكر اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين إعادة التوطين ولكن فقط فيما يتعلق بالسماح بنقل أصول اللاجئين بمجرد دخولهم إلى دولة ثالثة. ومع ذلك، فقد تضمن مؤتمر المفوضين الذي صاغ اتفاقية اللاجئين نداءً في التوصية دال مفادها أن "الحكومات تستمر في استقبال اللاجئين في أراضيها وأنهم يعملون بالتضافر بروح حقيقية من التعاون الدولي حتى يتمكن هؤلاء اللاجئون من الحصول على اللجوء وإمكانية إعادة التوطين". هذا الحل فريد من نوعه لأنه الحل الدائم الوحيد الذي ينطوي على نقل اللاجئين من بلدان اللجوء إلى بلدان

ثالثة. وقد حددت المفوضية السامية لإعادة التوطين ما يلي:

”اختيار اللاجئين ونقلهم من دولة طلبوا فيها الحماية إلى دولة ثالثة وافقت على قبولهم - كلاجئين - بوضع الإقامة الدائمة. تضمن الحالة الممنوحة الحماية من الإعادة القسرية وتوفير اللجوء المعاد توطينه وأسرته أو معاليهم إمكانية الوصول إلى حقوق مماثلة لتلك التي يتمتع بها المواطنون. يحمل التوطين أيضاً فرصة ليصبح مواطناً متجنساً في بلد إعادة التوطين.“

تم تكليف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بموجب نظامها الأساسي وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بإجراء إعادة التوطين كواحد من الحلول الدائمة الثلاثة. من أجل القيام بذلك، تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع الدول الأعضاء، بالدعوة إلى إعادة التوطين في بلدان ثالثة والتفاوض بشأنها.

من بين ١١٨ لاجئاً شاركوا في هذا البحث، تطمح ١١٣ لاجئاً إلى إعادة التوطين في دولة ثالثة لتحسين نوعية الحياة والوصول إلى الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية اللاجئين، حتى يتمكنوا من العودة في النهاية إلى سوريا. كان هذا أكثر وضوحاً بين الشباب العازبين، الذين تعهدوا بأنه، إذا لم يتحسن الوضع في المستقبل المنظور، فإنهم سيخاطرون بحياتهم من خلال اتخاذ مسارات غير منتظمة إلى أوروبا. عدم وجود طرق قانونية للأفراد للوصول إلى أوروبا وأستراليا وكندا وأمريكا يعني أن العديد من الأفراد يستخدمون المهربين للوصول إلى وجهاتهم. ولاحظ والد يعيش مع زوجته وأطفاله الثلاثة في مخيم قوشتية:

هرب ابني إلى أوروبا للوصول إلى الأمان وتحسين نوعية الحياة. رغم أننا لم نرغب في رحيله، خاصة عبر هذا الطريق الخطير، إلا أننا نفهم سبب مغادرته. يمكنه الحصول على مستقبل أفضل والعيش بكرامة. ليس مثلنا، نحن نكافح يومياً للوصول إلى الضروريات الأساسية مثل الغذاء والمأوى والتعليم لأطفالنا. يعيش الآن في ألمانيا وأمل أن يتمكن من التقدم بطلب لم شمل الأسرة.

على الرغم من ١١٨ لاجئاً شاركوا في هذا البحث، عبر ١١٣ منهم عن رغبتهم في الذهاب إلى دولة غربية، وربعهم فقط وضعوا خططاً ملموسة. لم يكن لدى الغالبية أي خطة بسبب عدم وجود مسارات قانونية لإعادة التوطين في بلدان ثالثة، وجادلوا بأن اختيار الهجرة غير النظامية أمر خطير للغاية، خاصة بالنسبة لأولئك الذين لديهم أطفال.

فيما يتعلق بالرغبة في الاندماج في إقليم كردستان العراق أو التماس الحماية في أماكن أخرى، من بين ١١٨ لاجئاً سوري داخل وخارج المخيمات، رأى ٧٦ كردستان كموقع عبور. شرح أب لأربعة أطفال في مخيم دارشكران ذلك،

”نحن نحب أن يتم النظر في برنامج إعادة التوطين الذي تقدمه المنظمات الإنسانية الدولية مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. أريد من خلال الطرق القانونية أن أذهب إلى بلد ثالث، ليس من أجل نفسي، ولكن من أجل حياة أفضل لأطفالي. ومع ذلك، لن أذهب إلى بلد ثالث عبر وسائل غير قانونية أو باستخدام المهربين، لأنه أمر خطير ومكلف ولدي أطفال. هناك قول باللغة العربية: ”من الأفضل أن تحمل طائر في يدك بدلاً من رؤية عشرة طيور في شجرة“. لذلك، لا أريد المجازفة بما لدي هنا من أجل حياة أخرى، وهذا أمر خطير لتحقيقه.“

شارك هذا الرأي معظم الذين تمت مقابلتهم وشاركوا في هذا البحث. محمد، الذي يعيش في مخيم كورجوسك مع زوجته وطفليه، لاحظ:

على الرغم من أننا قابلنا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بهدف إعادة توطيننا في بلد ثالث، إلا أن هذه العملية كانت بطيئة للغاية حتى الآن. ونتيجة لذلك، غادر مئات اللاجئين، ولا سيما الذكور غير المتزوجين، مخيمات بمساعدة المهربين وسافروا بشكل غير قانوني إلى أوروبا لطلب اللجوء.

في الواقع، في عام ٢٠١٨، تمت إعادة توطين ٤,٧٪ فقط من الأشخاص المحتاجين (طلبوا) إعادة التوطين. هذا الرقم صغير جداً مقارنة بملايين اللاجئين الذين يحتاجون إلى فرص متباينة لإعادة توطينهم في بلدان ثالثة.

٥. الخلاصة

يعد الصراع في سوريا العامل الرئيسي الذي أسهم في الهجرة الجماعية للاجئين إلى الدول المجاورة، بما في ذلك إقليم كردستان حيث يقيم حوالي ٢٥٠٠٠. المجتمع الدولي ملزم بمعالجة مصادر النزوح. علاوة على ذلك، فإن التعاون الدولي وتقاسم المسؤولية ضروريان للتخفيف من النزوح الذي طال أمده. استكشف هذا البحث آفاق الحلول الدائمة للاجئين السوريين المقيمين في إقليم كردستان العراق. بناءً على مجموعات التركيز والمقابلات ومراجعة الأدبيات، ظهرت النتائج الرئيسية التالية:

(أ) غالبية اللاجئين السوريين يرغبون في العودة، لكنهم لم يفعلوا ذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني المستمر في بلدهم.

(ب) وضع اللاجئين السوريين غير خاضع للقانون في إقليم كردستان العراق ولا يعتبرون لاجئين قانونياً. وذلك لأن (١) حكومة إقليم كردستان، كجزء من العراق، لم توقع على اتفاقية اللاجئين وبالتالي فإن أحكامها القانونية غير قابلة للتطبيق؛ و (٢) لا يوجد تشريع محلي محدد بشأن اللاجئين. بدلاً من ذلك، يتم التعامل مع الأكراد السوريين ووصفهم بالزائرين أو الضيوف الذين يستحقون الضيافة، لأسباب ثقافية ودينية.

(ج) فضل معظم اللاجئين السوريين إعادة التوطين في بلدان ثالثة التي تندمج في إقليم كردستان، لأن الاندماج المحلي مقيد بسبب الافتقار إلى التنظيم القانوني والأزمة الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي.

(د) قلة العمالة وتكاليف المعيشة وجمع شمل الأسرة كانت من بين الدوافع وراء الهجرة إلى الأمام.

(هـ) لقد حول المجتمع الدولي الكثير من اهتمامه في العراق إلى الأشخاص النازحين داخلياً من خلال توفير الدعم المالي لتلبية الاحتياجات الإنسانية، وقد أثر هذا بشكل طبيعي على السكان المحليين واللاجئين السوريين، الذين يشعرون بأن المجتمع الدولي قد أهمله ونسيه.

(و) بسبب النزاع ورد الفعل البيئي من جانب المجتمع الدولي، فمن المحتمل أن يكون جيل قد فقد الوصول إلى التعليم. بعد وصولهم إلى إقليم كردستان العراق، تسرب الكثير من السوريين من المدارس لدعم أسرهم.

(ز) يرسل معظم اللاجئين الأموال إلى سوريا لأولئك الذين يعتمدون عليها مالياً، وقد خلق هذا ضغوطاً إضافية على الشباب لإيجاد عمل.

(ح) بسبب الأزمة الاقتصادية وتدفق النازحين والقدرات المحدودة، لا يمكن للمنطقة توفير الحماية والخدمات للاجئين دون مساعدة وتمويل دوليين.

٦. التوصيات:

في معظم البلدان، بما في ذلك إقليم كردستان، يُنظر إلى اللاجئين على أنهم عبء على المجتمع المضيف؛ ومع ذلك، من خلال اعتماد المبادأة المناسبة، يمكن أن يصبح اللاجئون وكلاء للتنمية وموردًا أساسيًا للتحسين الاقتصادي في الإقليم. يجب أن تتجاوز المبادرة مرحلة الإغاثة الإنسانية وتتجه نحو تحسين نوعية الحياة وتعزيز روح المجتمع من الاعتماد على الذات والتعاون، لإعدادهم لحلول دائمة. لتحقيق ذلك، تحتاج إقليم كردستان إلى مساعدة من المجتمع الدولي والمنظمات لبدء هذه المبادرات. بمجرد تلقي المساعدة، تقع على عاتق إقليم كردستان مسؤولية الاستثمار في البنية التحتية، مثل الترويج لبرامج التنمية على مستوى المجتمع. يقدم هذا البحث التوصيات والاقتراحات التالية لأصحاب المصلحة المحليين والوطنيين والدوليين:

(أ) هناك حاجة إلى تحول تحليلي من المساعدات الطارئة الإنسانية المؤقتة إلى تعزيز المساعدة المحلية الشاملة والإقامة والتواصل مع السكان المحليين لتلبية احتياجات مجموعات كبيرة من السوريين المحاصرين في إقليم كردستان العراق.

(ب) حث الحكومة العراقية على التصديق على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ للامتثال لأحكام نظام اللاجئين هذا.

(ج) يجب على حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية إنشاء نظام للجوء لمعالجة النازحين على أنهم لاجئون مستحقون للحماية الدولية، وليس كضيافة مستحقة على الضيوف. مثل هذا النظام سوف ينظم سياسة قانون اللجوء واللاجئين ويجلب معه التزامات تجاه المشردين. إن سن تشريع محدد من قبل العراق وإقليم كردستان يعني أن الحكومتين ستلتزمان بالقانون الدولي لحقوق الإنسان.

(د) يجب أن يشتمل مشروع دستور إقليم كردستان على بند بشأن شؤون اللاجئين.

(هـ) يجب على المجتمع الدولي وإقليم كردستان والحكومة العراقية التعاون لإيجاد حل مستدام للاجئين السوريين في أقرب وقت ممكن.

(و) ينبغي على دول اللجوء تجنب تنفيذ سياسات الإغلاق أو طرد اللاجئين أو الترحيل أو الإعادة القسرية إلى الوطن. بدلاً من ذلك، ركز على الحلول الدائمة والوفاء "بواجب حماية اللاجئين".

(ز) يجب على المجتمع الدولي توفير التمويل الكافي للمساعدة في تخفيف معاناة اللاجئين السوريين وتوفير الحماية والرعاية الصحية والتعليم والخدمات والفرص التي تشتد الحاجة إليها.

(ح) يعتبر تمويل الاستثمار في إقليم كردستان العراق ضروريًا للاجئين والمجتمعات المضيفة لبدء مشاريع جديدة لإيجاد فرص عمل، والمساهمة في تقديم الخدمات.

(ط) السماح لجيل من اللاجئين السوريين، وخاصة الأطفال، بكسب حقهم الأساسي في التعليم بسبب الحرب والصراع. وبالتالي، فمن الأولويات العاجلة للجهات الفاعلة الدولية الممثلة في اليونيسكو واليونيسيف أن تزيد الدعم والتمويل. ينبغي إنفاق التمويل على تجديد المدارس وتوظيف المعلمين وتوفير المناهج الدراسية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تطوير برامج لمعالجة معدل التسرب المدرسي بين الفتيات وتشجيعهم على التسجيل في المدارس بدلاً من الزواج المبكر.

(ي) تشجيع السلطات المحلية في إقليم كردستان العراق على إزالة جميع العقبات التي تمنع اللاجئين السوريين من الالتحاق بالتعليم العالي والعالي وممارسة مهنتهم والحصول على عمل. يجب أن يكون اللاجئون الذين يحملون الوثائق المناسبة متساوين وفقًا للتشريعات المحلية. ومع ذلك، بالنسبة لأولئك الذين لا يفعلون ذلك، يتم تشجيع السلطة المحلية على الاعتراف بموقفهم غير المستقر، والسماح لهم بدلاً من ذلك بإجراء اختبارات نظرية وعملية. بعد اجتياز الامتحان المخصص، سيتم السماح للاجئين بالعمل في مهنتهم المختارة. مثل هذه الخطوات، بلا شك، سوف تعزز الاقتصاد في المنطقة وتشجع اللاجئين على كسب

لقمة العيش والاعتماد على الذات.

ك) يتحمل المجتمع الدولي، ممثلاً بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية الدولية، والبلدان المجاورة، المسؤولية الجماعية عن بذل كل جهد ممكن لإحلال السلام والاستقرار في سوريا. إن تهيئة بيئة سلمية كهذه ستهيئ الظروف للعودة الطوعية والمستدامة للاجئين لإعادة الاندماج مع المجتمع المحلي في منطقتهم أو أصولهم.

ل) أظهر التحليل أن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تستضيف غالبية اللاجئين، لكن الدول تتحمل مسؤولية جماعية وتُحث على زيادة عدد ونطاق المسارات القانونية المتاحة للاجئين لإعادة توطينهم في بلدان ثالثة. لإظهار التضامن مع الدول التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين، ينبغي للدول التي ليس لديها برامج إعادة توطين قائمة أن تنظر في القيام بذلك؛ تلك التي يتم تشجيعهم على النظر في التوسع. ومن شأن هذه المبادرات أن تخفف بطبيعة الحال من محنة اللاجئين وتشجع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على أن ترى أنهم ليسوا وحدهم في محنتهم.

المصادر في النسخة الإنجليزية

مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث

الآراء الواردة في هذه الوثيقة لاتعكس بالضرورة آراء مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث إلا في الحالات المشار إليها. ينبغي ذكر المؤسسة ذكرا كاملا كمصدر في حال أستعمال أي جزء من هذا التقرير.

مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث
أربيل - إقليم كردستان - العراق

info@meri-k.org | +964(0)662649690

www.meri-k.org |

facebook.com/meri.info |

twitter.com/meri_info

MERI

مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث

أربيل - إقليم كردستان - العراق

info@meri-k.org | +964(0)662649690

facebook.com/meri.info | twitter.com/meri_info

WWW.MERI-K.ORG